التعليم العالي .. حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال 20 عاماً من عمر الوحدة

صنعاء / سبأ / تقرير/ محمد أحمد السياغي:

أولــت الجمهورية اليمنية منذ انطلاقتها في الـ 22 من مايو 1990 م التعليم العالي اهتماما خاصا و ترجمت هذا الاهتمام بإعطائه كيانا وزاريا مستقلا تمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إدراكا منها لأهمية هذا القطاع و دوره الحيوي في خدمة العملية التنموية باعتباره أهم قنوات تأهيل وتخريج صناع المستقبل ممن يلتحقون بالجامعات الحكومية والأهلية والدراسات العليا في جميع التخصصات العلمية الحديثة التي تنير الطريق وتفتح دروب الرقي والتطور .

وبهذا الخصوص يقول وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة إن قطاع التعليم العالي شهد خلال العقدين الماضيين توسعاً وتطورا كبيرين حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية عام 2010م، 16 جامعة منها 7 جامعات تحت التأسيس هي جامعات (لحج –حجة – الضالع – أبين – شبوة – وادي حضرموت – صعدة) وتضم الـ 9 جامعات القائمة 113 كلية، منها 51 كلية في مجال التخصصات العلمية والتطبيقية و 62 كلية في مجال العلوم الإنسانية .

وأشار إلى أنه كان هناك جامعتان فقط في العام 1990م في كل من عدن وصنعاء، لم يكن عدد الكليات فيها يتجاوز 19 كلية، منها 11 كلية في جامعة صنعاء و 8 كليات في جامعة عدن، توزعت من حيث النوع إلى 7 كليات علوم تطبيقية و 12 كلية علوم إنسانية.

وذكر الدكتور باصرة أن عدد الجامعات والكليات الأهلية عام 2009م وصل إلى 32 جامعة تضم 67 كلية، منها 41 كلية في التخصصات الإنسانية و26 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية.

ولفت إلى التطور الكبير في مؤشرات القبول والالتحاق والخريجين في مؤسسات التعليم العالي خلال العقدين الماضيين حيث لم يكن يتجاوز عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي عند إعلان إعادة الوحدة اليمنية سوى 39 ألفا و990 طالبا وطالبة، مقارنة بعدد الملتحقين في الجامعات الحكومية والأهلية خلال العام 2008م ـ 2009م الذي وصل إلى 253 ألفا و816 طالبا وطالبة.

وأفاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن المقبولين لم يكن يتجاوز عددهم في عام 90 ـ 91م، سوى أربعة آلاف و720 طالبا وطالبة، مقارنة بعام 2008م ـ 2009م الذي وصل إلى 62 ألف طالب وطالبة في الجامعات الحكومية، في حين عدد الخريجين في عام 90م ـ 91م لم يتجاوز ألفين و397 طالبا وطالبة، ليرتفع عدد الخريجين في الجامعات الحكومية والأهلية عام 2008م ـ 2009م إلى 28 ألف طالب وطالبة.

كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا كبيرا في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، حيث كان عددهم عام 1990م في جامعتي صنعاء وعدن 1073 عضواً، وخلال عقدين وصل عددهم إلى قرابة 7000 عضو في الجامعات الحكومية، ورافق هذا النمو الكبير تحقيق تجدد وثراء نوعي متميز بفعل التنوع الأكاديمي الواسع لأعضاء هيئة التدريس والمنتمين لكثير من مدارس التعليم العالي في العالم.

وفيما يتعلق بمجال الابتعاث للدراسة أكد الوزير باصرة حرص القيادة السياسية على إعداد وتأهيل شباب اليمن في مختلف التخصصات، وقد وصل إجمالي الإنفاق على الابتعاث الخارجي خلال العام 2010م أكثر من 13 مليار ريال، منها 10 مليارات ريال كلفة المبتعثين على نفقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووصل عدد المبتعثين خلال العام المنصرم 9 آلاف و475 طالبا وطالبة، مقارنة بعام 91م الذي لم يكن يتعدى عدد الموفدين سوى ألف و232 طالبا وطالبة.

وأبان الدكتور باصرة أن عدد الطلاب المتخرجين من المبتعثين خلال الفترة 1998م 2009م أكثر من 9780 طالبا وطالبة في مختلف المجالات.. منوها بأن الوزارة استحدثت المنح الداخلية ابتداءً من العام الدراسي 2006ـ 2007م حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات الحاصلين على منح داخلية 1417 طالباً وطالبة في 8 جامعات حكومية وأهلية، كما عملت الوزارة على تطوير عملية الابتعاث وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص عبر الإعلان والمفاضلة، وبلغ عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية خارجية عبر المفاضلة خلال الفترة من 31 مارس2006 حتى 31 ديسمبر 2008م، 4921 طالبا وطالبة.

أما في مجال البنية التحتية، فذكر وزير التعليم العالي الدكتور باصرة أن عدد المشاريع المنفذة في الجامعات الحكومية خلال العام 2008م بلغت 221 مشروعاً بكلفة 18 مليارا و476 مليونا و388 ألف ريال.

وأوضح أن متوسط ما أنفقته الدولة على المباني والمنشآت والتجهيزات في الجامعات 5 مليارات ريال سنوياً خلال الفترة من 1993م وحتى1999م.

ويفيد وزير التعليم العالي أنه تم وضع العديد من الاستراتيجيات والقوانين التي تنظم عمل الجامعات والدراسات العليا وفق أسس علمية صحيحة، حيث صدر قانون الجامعات اليمنية رقم 18 لسنة 1995م، بالإضافة إلى عدد من اللوائح والأنظمة الجامعية، وإقرار الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للأعوام 2006م - 2014م والتي تمثل الإطار المرجعي لتطوير التعليم العالي والارتقاء بأداء مؤسساته في اليمن.

وفي ما يتعلق بالمنظومة التشريعية للتعليم العالي أفاد الدكتور باصرة أن الوزارة استكملت البنية التشريعية للتعليم العالي خلال العام الماضي بعد أن كانت قبل 1990م تقتصر على تشريعين هما قانونا إنشاء جامعتي صنعاء وعدن فقط.

وأشار في هذا الصدد إلى انه تم إصدار نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية، كما صدرت اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي في العام 2004م و قانون البعثات والمنح الدراسية رقم (19) لسنة 2003م ولائحته التنفيذية، وقانون الجامعات والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م.

ويقول: صدرت مجموعة من القوانين واللوائح المهمة وفي مقدمتها مشروع قانون التعليم العالي وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وإصدار لائحتين تنفيذيتين لقانون الجامعات « الحكومية والأهلية» و10 لوائح تنظيمية، هي النظام الموحد للدراسات العليا، نظام ضوابط التعليم عن بعد، النظام الموحد لشؤون الطلاب، إنشاء مركز تقنية المعلومات ولائحته التنظيمية، جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي، الاتحاد الرياضي للجامعات اليمنية، المنح الداخلية، واللائحة التنظيمية المعدلة للوزارة، بالإضافة إلى 3 لوائح في طور الإعـداد (نظام وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، اللائحة التنظيمية لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي ولائحة تنظيم الموارد الذاتية في الجامعات الحكومية)، فضلاً عن صدور قرارين وزاريين بـ(قواعد ومعايير الاستمرارية للدراسات العليا ، مهام مستشاري الملحقيات الثقافية ومساعديهم).

وفي مجال الإنفاق على التعليم الجامعي قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي « شهد هذا المجال نمواً كبيراً سنة بعد أخرى ليصل في العام 2008م إلى55 مليار ريال مقارنة بـ557 مليون ريال في العام 1990م، ومثل الإنفاق على التعليم العالي خلال العشر السنوات الماضية في المتوسط ما يقرب من خمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته 19 بالمائة من إجمالي النفقات العامة للدولة، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة التي أولتها دولة الوحدة والحكومات المتعاقبة لقطاع التعليم عموماً والتعليم العالي بشكل خاص، كما شهد الإنفاق تنوعا في مصادر التمويل من خلال استحداث أنظمة جديدة مثل النظام الموازي والنفقة الخاصة والتعليم المسائي والتعليم عن بُعد بالإضافة إلى تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في تقديم الخدمات لمؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع».

وفي ما يخص تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم العالي، والعمل فيه، قال الوزير باصرة « جاءت الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م لتعيد للمرأة اليمنية اعتبارها وتضعها في مقدمة الاهتمامات، وانعكس ذلك بوضوح على تطور التحاق الإناث بمؤسسات التعليم الجامعي، فقد أرتفع عدد الملتحقات بالتعليم الجامعي من 4577 طالبة جامعية عام 1990 ـ 1991م إلى 60 ألفا و828 طالبة عام 2007م ـ 2008م، وأرتفع عدد المتخرجات من الجامعات من 504 خريجات عام 1990ـ 1991م إلى خمسة آلاف و707 خريجات عام 2008ـ 2009م.

وفي مجال البعثات والمنح الدراسية الخارجية بلغ عدد المبتعثات في العام 2009م، 663 طالبة يدرسن في 27 دولة شقيقة وصديقة، فيما بلغ عدد الطالبات الحاصلات على منح داخلية في الجامعات اليمنية 857 طالبة.

وعلى مستوى التعليم الجامعي الأهلي حققت نسبة مشاركة الإناث تطورا مستمرا فقد ارتفعت من 2ر21 بالمائة عام 2002ـ 2003م من إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي إلى 2ر25 بالمائة في العام الدراسي 2007ـ 2008م.

وعلى مستوى هيئات التدريس في الجامعات لم يكن يتجاوز عددهن 153 عضوة عام 1990 - 1991م، فيما وصل عددهن إلى 1280 عضوة عام 2008ـ 2009م.

وعلى مستوى التعيينات في الوظائف الإدارية والأكاديمية فقد بلغ من تم تعيينهن بدرجة مدير عام ونائب مدير عام في الوزارة والجامعات 38 امرأة، و 14 امرأة بدرجة عميد كلية ونائب عميد ومدير مركز ورئيس قسم علمي.

وتطرق وزير التعليم العالي إلى جهود الوزارة الحثيثة في تطوير البحث العلمي مقارنة بما كان عليه قبل إعادة تحقيق الوحدة حيث لم يكن يتجاوز عدد مراكز الأبحاث والاستشارات في جامعتي عدن وصنعاء عام 90 ـ 91م أربعة مراكز فقط، فيما وصل عددها عام 2009م في الجامعات اليمنية الحكومية 38 مركزا، إلى جانب إنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي ابتداء من العام 2008م واستحداث موازنة خاصة للبحث العلمي في موازنة كل جامعة من الموازنة العامة ومن الموارد الذاتية، بالإضافة إلى إنشاء جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي، وجائزة الأستاذ الجامعي بجامعة صنعاء، وكذا قيام الوزارة سنوياً بتمويل 15 مشروعاً بحثياً في 15 مجالا من المجالات التي تخدم احتياجات ومتطلبات التنمية، بمبلغ مليون ونصف مليون ريال لكل مشروع بحثي.

ونوه باصرة بتوسيع وتطوير الأنشطة البحثية من خلال المؤتمرات العلمية (ورش عمل، ندوات وغيرها) التي تنظمها الوزارة والمؤسسات العلمية التابعة لها سنوياً في مختلف المجالات في سبيل تعزيز دور التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن في سياق ما تشهده الوزارة من تحولات في أنشطتها وتطور في آليات عملها وتوسع في برامجها باتجاه الوصول بقطاع التعليم العالي في اليمن إلى المستويات المنشودة.

وبين أن الوزارة أنشأت ضمن هيكلها التنظيمي الجديد قطاعا للبحث العلمي وتعمل حالياً على وضع سياسات عامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي للأعوام الخمسة القادمة.

تكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات

وفي ما يخص تطور تكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات أفاد الدكتور باصرة أن الوزارة أولت أهمية بالغة لحوسبة نشاط الجامعات وإدخال الأنظمة الالكترونية لمواكبة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال إيجاد بنية تحتية متكاملة وإعداد وتأهيل كوادر متخصصة ومدربة في تلك المجالات.

ولفت إلى أنه تم إنشاء مركز تقنية معلومات التعليم العالي عام 2008م وتم تزويده بالقدرات التنظيمية والبشرية لإدارة وصيانة وتنظيم وتطوير جميع الأصول التقنية والمعلوماتية في الوزارة والجامعات.

وفي نهاية عام 2008م تم إطلاق المشروع العملاق المتمثل بتدشين العمل بمشروع الربط الشبكي للجامعات الحكومية الذي سيربطها بشبكة معلومات واتصالات حديثة بتمويل حكومي ودولي للمرحلة الأولى لمشروع جامعات (عدن – صنعاء –تعز – حضرموت) حتى نهاية 2010م بمبلغ ثلاثة مليارات و375 مليون ريال، بلغت مساهمة الحكومة اليمنية في هذا المشروع 900 مليون ريال لتمويل الربط الشبكي لجامعتي تعز وحضرموت فيما مثل الدعم المقدم من الجانب الهولندي أكثر من 5 ملايين يورو، وقدمت الحكومة الصينية مبلغ 5 ملايين دولار لتمويل مشروع الربط الشبكي لجامعتي صنعاء وعدن.

الدراسات العليا

وتحدث وزير التعليم العالي عن التطورات التي شهدتها برامج الدراسات العليا من حيث عدد البرامج وعدد الملتحقين والمتخرجين، حيث لم يكن يوجد سوى 5 برامج دراسات عليا في جامعتي صنعاء وعدن عام 1990ـ1991م ولم يتجاوز عدد المتخرجين من برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء عام 1990 ـ 1991م، 110 طلاب وطالبات منهم 102 طلاب في مجال الدبلوم العالي و8 طلاب في مجال الماجستير و22 طالبا متخرجا في مجال الدبلوم في العام نفسه من جامعة عدن مقارنة بما شهدته في عهد الوحدة المباركة حيث وصل عدد البرامج في الجامعتين إلى 36 و47 برنامج في الجامعتين على التوالي في عام 2008م.

فيما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية إلى أكثر من 2541 طالبا وطالبة عام 2007 ـ 2008م وبلغ إجمالي الرسائل والأطروحات التي تم مناقشتها في الجامعات اليمنية الحكومية خلال الفترة من 1994 إلى2008م (2120) رسالة وأطروحة منها (1898) في مجال الماجستير و(222) في مجال الدكتوراه.

المنح والمساعدات الخارجية

أما في ما يخص المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لتحسين نوعية التعليم العالي فقد استطاعت وزارة التعليم العالي بحسب حديث وزيرها الدكتور باصرة الحصول على دعم لمشروعات التطوير للبرامج الدراسية عبر مشروع الدعم الهولندي لمؤسسات التعليم العالي والتي تمثل أكثر من 13 مشروعاً بعد أن تمكنت من المنافسة في هذه المجالات مع سبع عشرة دولة أخرى حصلت اليمن على 26 بالمائة من الدعم المقدم وهو أعلى نسبة دعم من بين الدول المتنافسة بينما حصلت بقية الدول على النسبة المتبقية من الدعم خلال الفترة من 2004 - 2008م.

وأوضح الدكتور باصرة أن إجمالي الدعم المقدم من البنك الدولي خلال الفترة 2004 – 2010م، مبلغ 18 مليون دولار منها 5 ملايين دولار قرض لتمويل مشروع تطوير التعليم العالي – المرحلة الأولى و 13 مليون دولار منحة مجانية لدعم تحسين جودة البرامج الجامعية في 8 جامعات حكومية في إطار مشروع تطوير التعليم العالي – المرحلة الثانية، فيما بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على مشاريع البنية التحتية والتجهيزات والأثاث في الجامعات بدعم دولي كمنح ومساعدات خلال السبع السنوات الماضية 32مليارا وأربعمائة مليون ريال.

التعليم الجامعي الأهلي

كما تحدث الوزير باصرة عن التعليم الجامعي الأهلي الذي يعد أحد منجزات دولة الوحدة التي سعت نحو إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في بعض القطاعات الخدمية والإنتاجية، ومنها مجال التعليم العالي، وجاءت هذه الخطوة تأكيداً على إيمان دولة الوحدة بخلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص تمكنه من المساهمة في بناء الوطن ونهضته وتقدمه.

وأوضح أن البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي تعود إلى عام 1992م، بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي دشنت عامها الدراسي الأول عام 1992م،وتطورت لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1994م، وبعدها زاد إقبال القطاع الخاص والأهلي على الاستثمار في هذا المجال سنة بعد أخرى حيث أرتفع عدد الجامعات الأهلية إلى 9 جامعات عام 2002 ـ 2003م، تضم 24 كلية، ووصل عدد الجامعات والكليات الأهلية عام 2009م إلى 32 جامعة تضم 67 كلية، منها 41 كلية في التخصصات الإنسانية و 26 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية.

وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات الأهلية عام 2007م ـ 2008م، 51 ألفا و919 طالبا وطالبة، فيما بلغ عدد الخريجين منها في العام نفسه خمسة آلاف و 460 طالبا وطالبة.

عدن .. عقدان زاهران من عمر الجمهورية اليمنية

عدن / سبأ : تقرير حسن قاسم

حظيت محافظة عدن الباسـلة وثغر اليمن الباسـم خلال العشرين عاما الماضية من عمر الوحدة اليمنية الخالدة منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م بالاهتمام الكبير والرعاية المستمرة والمتابعة المتواصلة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامــة الأخ الرئيس علي عبــدالله صالح رئيس الجمهورية والتــي أثمرت إنجازات عظيمة ونجاحات شــهدتها المحافظة في مختلف مناحي الحياة السياســية والاقتصادية والتنموية والعمرانية والثقافية وبناء الإنسان وفتح الآفاق الجديدة أمامه.

واستعادت عدن في عهد الوحدة العظيمة مكانتها ودورها الريادي الاقتصادي والتجاري باعتبارها العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن بالاستفادة من موقعها الهام والاستراتيجي وميناءها البحري ومطارها الدولي وميناء الحاويات والمنطقة الحرة بعدن الجاذب للاستثمارات المحلية والعربية والدولية.

ويأتي هذا الاهتمام الرئاسي المتميز في تحقيق النهوض الحضاري لمحافظة عدن لما تمثله هذه المدينة من أهمية اقتصادية وتاريخية حيث حظيت بشرف رفع أول علم للجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م والذي سيظل خفاقا مدى الدهر في سمائها تحقيقا لأغلى هدف من أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وهو تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وتأكيدا لعظمة شعبنا اليمني الخلاق وهذه المدينة البطلة وتضحياتها وعطاءاتها ومكانتها ودورها في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر.

وشعبنا اليمني على امتداد الساحة الوطنية يعيش أفراحه ابتهاجا هذه الأيام بالعيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة .. نشير باختصار إلى أبرز الانجازات الكبيرة والكثيرة التي تحققت للمحافظة خلال العقدين الماضيين من عمر الوحدة المباركة في ابـرز القطاعات من المشاريع الخدمية والتنموية والاستثمارية خلال الخطط الخمسية الثلاث (1996 - 2000) (2001 - 2005)، (2006 - 2010) والتي بلغت خلال هذه الفترة التي تعتبر قصيرة في مسيرة التطورات في مختلف المجالات /3/ آلاف و/48/ مشروعا تنمويا وخدميا في مختلف قطاعات التنمية بكلفة إجمالية بلغت /738/ مليارا و/39/ مليونا و/871/ ألف ريال.

واستأثر قطاع الاستثمار بمحافظة عدن خلال العقدين الماضيين بالنصيب الأكبر من جملة المشاريع حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع المرخص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار بعدن المنفذة والجاري تنفيذها ألفاً و/667/ مشروعا للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي في مختلف القطاعات وبكلفة قدرها /451/ مليارا و/400/ مليون و/151/ ألف ريال، تلاه مشاريع المنطقة الحرة بعدن بـ/39/ مشروعا بكلفة /93/ مليارا و/871/ مليونا و/970/ ألف ريال، فيما بلغت مشاريع قطاع الكهرباء /18/ مشروعا بكلفة /37/ مليارا و/331/ مليونا و/734/ ألف ريال.

وبلغ إجمالي مشاريع الأشغال العامة والطرق وتحسين المدينة /311/ مشروعا بكلفة /28/ مليارا و/819/ مليونا و/675/ ألف ريـال، وقطاع المياه والبيئة /62/ مشروعاً بكلفة /17/ مليارا و/837/ مليونا و/780/ ألف ريال.

وحظي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باهتمام الدولة حيث بلغت المشاريع المنفذة /45/ مشروعا بتكلفة /11/ ملياراً و/722/ مليوناً و/542/ ألف ريـال، فيما بلغت مشاريع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات /80/ مشروعا وبكلفة /16/ مليارا و/230/ مليونا و/54/ ألف ريال والصحة العامة والسكان /109/ مشاريع بكلفة /9/ مليارات و/370/ مليونا و/427/ ألف ريال.

وبلغت مشاريع النفط والثروات المعدنية /48/ مشروعا بكلفة /8/ مليارات و/108/ ملايين و/62/ ألف ريال والصناعة والتجارة /48/ مشروعا بكلفة /9/ مليارات و/731/ مليونا و/350/ ألف ريال والتربية والتعليم /227/ مشروعا بكلفة /7/ مليارات و/154/ مليونا و/474/ ألف ريال وقطاع الإعلام /12/ مشروعا بكلفة 4 مليارات و/197/ مليونا و/820/ ألف ريال.

أما في مجال الشباب والرياضة فقد بلغت المشاريع المنفذة /23/ مشروعا بكلفة /4/ مليارات و/426/ مليونا و/648/ ألف ريال، فيما بلغت مشاريع الأوقاف والإرشاد /105/ مشاريع بكلفة /3/ مليارات و/423/ مليونا و/756/ ألف ريال، ومشاريع برنامج تطوير مدن الموانئ اليمنية /3/ مشاريع بكلفة مليار و/300/ مليون و/199/ ألف ريال والثروة السمكية /25/ مشروعاً بكلفة مليار و/217/ مليونا و/815/ ألف ريال ومشاريع قطاع الداخلية والأمن /32/ مشروعا بكلفة /3/ مليارات و/503/ ملايين و/385/ ألف ريال.

وبلغ إجمالي عدد المشاريع المنفذة في قطاعات الإدارة المحلية والعدل والزراعة والخدمة المدنية والثقافة والسياحة /45/ مشروعا بكلفة مليارين و/107/ ملايين و/802/ ألف ريال.

وشهدت محافظة عدن خلال الآونة الأخيرة منهجية أكثر واقعية في تحقيق أهداف وسياسات برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عكست نجاح تجربة نظام السلطة المحلية حيث قدرت المؤشرات العامة للبرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحلية والمركزية للعام الحالي 2010م مخصصات بقيمة /31/ مليارا و/808/ ملايين و/482/ ألف ريال لتنفيذ /212/ مشروعا منها /186/ مشروعا يجري استكمال تنفيذها و/36/ مشروعا جديدا.

ووضعت لمحافظة عدن خطة اقتصادية طموحة للفترة من (2010 إلى 2011) وهي ضمن الأولوية السابعة من أولويات الدولة العشر بحسب توجهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حيث استندت مصفوفة الإجراءات التنفيذية لهذه الخطة الجديدة إلى محاور تطوير ميناء عدن والمنطقة الحرة والمطار وتحديث البنية التحتية وتنويع اقتصاديات مدينة عدن بإجمالي /55/ مشروعا في المجالات المختلفة وبكلفة استثمارية قدرت /132/ مليارا و/911/ مليونا و/153/ ألف ريال.

وهكذا تدخل هذه المدينة المتميزة العقد الثالث لوحدة الوطن اليمني وهي واثقة الخطى صوب النهوض الحضاري.